جزء فيه

تخريج حديث افتراق الأمة

كتبه

أبو حازم

محمد بن حسني القاهري السلفي

حقوق الطبع محفوظة

لا يجوز طبع الكتاب أو تصويره
إلا بإذن خاص من المؤلف

الحمد لله، وأشهد أن لا إله حق سواه، وأشهد أن محمدا نبيه ومصطفاه، صلى الله وسلم عليه، وعلى من اتبع هداه.

أما بعد؛ فهذا جزء في تخريج حديث افتراق الأمة.

واعلم أن هذا الحديث قد ورد من رواية جمع من الصحابة -رضي الله عنهم-، وهم -على ما وقفتُ عليه-:

أبو هريرة، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وعبد الله بن عمر بن الخطاب، وجابر ابن عبد الله، وعبد الله بن مسعود، وأنس بن مالك، وسعد بن أبي وقاص، ومعاوية بن أبي سفيان، وأبو الدرداء، وأبو أمامة، وواثلة بن الأسقع، وعوف بن مالك الأشجعي، وعمرو بن عوف المزني.

وهؤلاء قد ورد الحديث من جهتهم مرفوعا، وورد عن علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- موقوفا.

وإليك التخريج والبيان، والله المستعان.

**** أولا: حديث معاوية بن أبي سفيان -رضي الله عنه-:**

أخرجه أحمد (٢٨/ ١٣٤)، والدارمي (٢٥٦٠)، وأبو داود (٤٥٩٧) [ومن طريقه: الخطيب في «الموضح» (٢/ ٢٠٥)]، وأبو زرعة الدمشقي في «فوائده» (٦٠)، وابن أبي عاصم في «السنة» (١، ومواضع) وفي «المذكر والتذكير» (١٥، ١٦) [ومن طريقه: الأصبهاني في « الحجة » (١/ ٢٧٠)]، والفسوي (٢/ ٣٣١) (٣/ ٣٨٨)، وابن نصر (٥٠، ٥١)، والآجري في «الشريعة» (٢٩)، والطبراني في «الكبير» (١٩/ ٣٧٦، ٣٧٧) وفي «مسند الشاميين» (١٠٠٥، ١٠٠٦) [ومن جهته: الخطيب في «الموضح» (٢/ ٢٠٦)]، وابن بطة (١/ ٣٧٠، ٣٧١)، والحاكم (٤٤٣)، واللالكائي (١٥٠)، وابن عساكر (٣٢/ ١٣١)؛ كلهم من طريق: صفوان بن عمرو، عن أزهر بن عبد الله

الحَرَازي، عن أبي عامر الهَوْزَني، عن معاوية.

ولفظ أحمد: «**حَجَجْنَا مَعَ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، فَلَمَّا قَدِمْنَا مَكَّةَ قَامَ حِينَ صَلَّى صَلَاةَ الظُّهْرِ، فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ -ﷺ- قَالَ: «إِنَّ أَهْلَ الْكِتَابَيْنِ افْتَرَقُوا فِي دِينِهِمْ عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، وَإِنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ مِلَّةً - يَعْنِي: الْأَهْوَاءَ -، كُلُّهَا فِي النَّارِ، إِلَّا وَاحِدَةً، وَهِيَ الْجَمَاعَةُ، وَإِنَّهُ سَيَخْرُجُ فِي أُمَّتِي أَقْوَامٌ تَجَارَى بِهِمْ تِلْكَ الْأَهْوَاءُ كَمَا يَتَجَارَى الْكَلْبُ بِصَاحِبِهِ، لَا يَبْقَى مِنْهُ عِرْقٌ وَلَا مَفْصِلٌ إِلَّا دَخَلَهُ»، قال معاوية: «وَاللهِ يَا مَعْشَرَ الْعَرَبِ لَئِنْ لَمْ تَقُومُوا بِمَا جَاءَ بِهِ نَبِيُّكُمْ -ﷺ-؛ لَغَيْرُكُمْ مِنَ النَّاسِ أَحْرَى أَنْ لَا يَقُومَ بِهِ»**.

وهذا الحديث قال الحاكم بعد ما أخرجه: «هذه أسانيد تقام بها الحجة في تصحيح هذا الحديث»، وأقره الذهبي؛ وجود العراقي إسناده في «تخريج الإحياء» (١١٣٣)، وصححه الألباني في «ظلال الجنة» لشواهده.

قلت: أبو عامر الهوزني اسمه عبد الله بن لُحَيٍّ، أحد الثقات؛ وأما أزهر بن عبد الله فقد تكلموا فيه لمذهبه الناصبي، ولم يصرح أحد بتوثيقه إلا العجلي وابن حبان، فقال ابن حجر في «التقريب»: «صدوق»، وقال الذهبي في «الميزان»: «حسن الحديث».

والحكم بتحسين الحديث له وجهه، والأمر -عندي- موضع بحث؛ للتردد في مرتبة توثيق العجلي؛ والله أعلم بالصواب.

**** ثانيا: حديث أبي هريرة -رضي الله عنه-:**

أخرجه أحمد (١٤/ ١٢٤)، وأبو داود (٤٥٩٦) [ومن جهته: البيهقي (١٠/ ٣٥١)]، والترمذي (٢٦٤٠)، وابن ماجة (٣٩٩١)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٦٦، ٦٧)، وابن نصر في «السنة» (٥٨)، وأبو يعلى (٥٩١٠، ٥٩٧٨، ٦١١٧)، وابن حبان (٦٢٤٧، ٦٧٣١) [عن أبي يعلى، وغيره]، والآجري في «الشريعة» (٢١، ٢٢)،

وابـن بطـة (١/ ٣٧٤)، والحـاكم (١٠، ٤٤١، ٤٤٢) [وعنـه: البيهقـي في «الاعتقـاد» (٢٣٣)]؛ جميعا من طريق: محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة.

ولفظ أبي داود: «**افْتَرَقَتِ الْيَهُودُ عَلَى إِحْدَى -أَوْ ثِنْتَيْنِ- وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَتَفَرَّقَتِ النَّصَارَى عَلَى إِحْدَى -أَوْ ثِنْتَيْنِ- وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً**».

وسائر الألفاظ قريبة من هذا، وعامتها وقع فيها نفس الشك، وقد صرح أبو يعلى في إحدى رواياته بأن هذا الشك من محمد بن عمرو.

وهذا الحديث قال فيه الترمذي: «حسن صحيح»، وقال الحاكم: «هذا حديث كثر في الأصول، وقد احتج مسلم بمحمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة»، وصرح في موضع آخر بأنه على شرط مسلم، وتعقبه الذهبي قائلا: «ما احتج مسلم بمحمد بن عمرو منفردا، بل بانضمامه إلى غيره»، وحسنه الألباني في «ظلال الجنة»، والوادعي في «الصحيح المسند» (٢/ ٣٤٥).

قلت: محمد بن عمرو هو ابن علقمة، وفيه مقال مشهور، وقد بيَّن ابن معين سببه، فقال: «كان يحدث مرة عن أبي سلمة بالشيء من روايته، ثم يحدث به مرة أخرى عن أبي سلمة عن أبي هريرة»؛ فالرجل بتقدير كونه حديث الحسن ينبغي أن يتوقف في روايته عن أبي سلمة -خاصة-.

وبكل حال: فحديثه هذا صالح للاستشهاد -في أقل أحواله-؛ لأنه بتقدير كونه في نفس الأمر من رواية أبي سلمة؛ فهذا لا يقال من قبل الرأي، فيكون له حكم المرفوع المرسل -على الأصح-، ومراسيل مثل أبي سلمة تصلح للاستشهاد.

**** ثالثا: حديث عبد الله بن عمرو بن العاص -رضي الله عنهما-:**

أخرجه الترمذي (٢٦٤١)، والفسوي في «تاريخه» (٣/ ٣٨٧)، وابن نصر في

«السنة» (٥٩)، والعقيلي (٢/ ٢٦٢)، وابن وضاح (٢٥٠)، والآجري في «الشريعة» (٢٣، ٢٤) وفي «الأربعين» (١٣)، والطبراني (١٣/ ٣٠) (١٤/ ٥٢)، وابن بطة (١/ ١٦٦، ٣٦٨، ٣٦٩)، والحاكم (٤٤٤)، واللالكائي (١٤٥، ١٤٦، ١٤٧)، والأصبهاني في «الحجة» (١/ ١١٨، ١١٩) وفي «الترغيب» (٩٦٥) [من جهة الفسوي، وغيره]، وابن عساكر (١٣/ ٩٨)؛ كلهم: عن عبد الرحمن بن زياد بن أَنْعُم، عن عبد الله بن يزيد -وهو أبو عبد الرحمن الحُبُلِّي-، عن عبد الله بن عمرو.

ولفظ الترمذي: «**لَيَأْتِيَنَّ عَلَى أُمَّتِي مَا أَتَى عَلَى بني إسرائيل، حَذْوَ النَّعْلِ بِالنَّعْلِ، حَتَّى إِنْ كَانَ مِنْهُمْ مَنْ أَتَى أُمَّهُ عَلَانِيَةً؛ لَكَانَ فِي أُمَّتِي مَنْ يَصْنَعُ ذَلِكَ؛ وَإِنَّ بني إسرائيل تَفَرَّقَتْ عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، وَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، كُلُّهُمْ فِي النَّارِ إِلَّا مِلَّةً وَاحِدَةً**»، **قَالُوا**: «**وَمَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ**: «**مَا أَنَا عَلَيْهِ، وَأَصْحَابِي**».

وهذا الحديث قال فيه الترمذي: «غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه»، وقال الحاكم: «وقد روي هذا الحديث عن عبد الله بن عمرو بن العاص، وعمرو بن عوف المزني، بإسنادين: تفرد بأحدهما عبد الرحمن بن زياد الأفريقي، والآخر كثير بن عبد الله المزني، ولا تقوم بهما الحجة».

قلت: الإفريقي من مشاهير الضعفاء، فالحديث ضعيف -من هذا الوجه-، وهو صالح للاستشهاد.

**** رابعا: حديث أنس -رضي الله عنه-:**

وله طرق كثيرة، وإليك بيانها:

*** الطريق الأول:**

أخرجه ابن ماجة (٢٩٩٣)، وابن أبي عاصم (٦٤)، وابن المقرئ في «معجمه» (٤١١)، والخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (٢٤)، والضياء في «المختارة»

(٧/ ٨٨، ٨٩، ٩٠) [من طريق: ابن أبي عاصم، وابن المقرئ]؛ كلهم: عن الوليد بن مسلم: عن الأوزاعي، عن قتادة، عن أنس: قال رسول الله -ﷺ-: «**إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ افْتَرَقَتْ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَإِنَّ أُمَّتِي سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً، وَهِيَ الْجَمَاعَةُ**»؛ اللفظ لابن ماجة، وزاد ابن المقرئ قصة الرجل الذي أمر النبي -ﷺ- بقتله، وسيأتي ذكرها.

هكذا رواه غير واحد عن الوليد بن مسلم، وصرح بعضهم عنه بالتحديث في شيخه وشيخ شيخه؛ إلا أن الطرق في ذلك لا تخلو من مقال.

وقد اختلف على الوليد بن مسلم:

فأخرجه الطبري في «تفسيره» (٧/ ٧٥): حدثني عبد الكريم بن أبي عمير، حدثنا الوليد بن مسلم: سمعت الأوزاعي يحدث، عن يزيد الرقاشي، عن أنس بن مالك، عن النبي -ﷺ-.

وشيخ الطبري فيه جهالة، وقد روى عن الوليد خبرا منكرا؛ كما في «الميزان» و«لسانه».

فالحديث حديث الوليد، عن الأوزاعي، عن قتادة، عن أنس.

وقد جوده العراقي في «تخريج الإحياء» (١١٣٣)، وصححه البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٤/ ١٨٠).

قلت: هذا بالنظر إلى ثبوت تصريح الوليد بالتحديث في شيخه وشيخ شيخه، وقد ذكرت أن في ذلك نظرا.

ووراء ذلك: أن الوليد قد خولف في هذا الحديث؛ فقد رواه أبو المغيرة عبد القدوس بن الحجاج، ومعاوية بن صالح، وغيرهما: عن الأوزاعي، عن يزيد الرقاشي، عن أنس.

كـذا أخرجـه الفسـوي (٣/ ٣٨٧)، وابـن نصـر (٥٣)، والطـبري في «تفسـيره» (٧/ ٧٤)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣/ ٧٢٣)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٥٢)، والخطيـب في «المتفـق والمفـترق» (٩٤٠)، واللالكـائي (١٤٨)، والأصـبهاني في «الحجة» (١/ ١١٩)، وابن عساكر (٦٥/ ٧٣)؛ فذكروا قصة الرجل الذي أمر النبي -ﷺ- بقتله -مطولة، ومختصرة-، وهذا هو السياق المطول -من رواية أبي نعيم-: «**ذُكِرَ رَجُلٌ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ -ﷺ-، فَذَكَرُوا قُوَّتَهُ فِي الْجِهَادِ وَاجْتِهَادَهُ فِي الْعِبَادَةِ، فَإِذَا هُوَ قَدْ أَشْرَفَ عَلَيْهِمْ، فَقَالُوا: «هَذَا الَّذِي كُنَّا نَذْكُرُهُ». فَقَالَ رَسُولُ اللهِ -ﷺ-: «إِنِّي لَأَرَى وَجْهَهُ سَفْعَةً مِنَ الشَّيْطَانِ»، ثُمَّ أَقْبَلَ فَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ -ﷺ-: «هَلْ حَدَّثْتَ نَفْسَكَ حِينَ أَشْرَفْتَ عَلَيْنَا أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْقَوْمِ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْكَ؟» قَالَ: «نَعَمْ»، ثُمَّ مَضَى فَاخْتَطَّ مَسْجِدًا، وَصَفَنَ بَيْنَ قَدَمَيْهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ -ﷺ-: «مَنْ يَقُومُ إِلَيْهِ فَيَقْتُلُهُ؟»، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: «أَنَا»، فَانْطَلَقَ إِلَيْهِ فَوَجَدَهُ قَائِمًا يُصَلِّي، فَهَابَ أَنْ يَقْتُلَهُ، فَرَجَعَ إِلَى رَسُولِ اللهِ -ﷺ- فَقَالَ: «مَا صَنَعْتَ؟»، قَالَ: «وَجَدْتُهُ يَا رَسُولَ اللهِ قَائِمًا يُصَلِّي، فَهِبْتُ أَنْ أَقْتُلَهُ»، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ: «أَيُّكُمْ يَقُومُ إِلَيْهِ فَيَقْتُلُهُ»فَقَالَ عُمَرُ: «أَنَا»،فَانْطَلَقَ فَفَعَلَ كَمَا فَعَلَ أَبُو بَكْرٍ،فَقَالَ رَسُولُ اللهِ: «أَيُّكُمْ يَقُومُ إِلَيْهِ فَيَقْتُلُهُ»؟ فَقَالَ عَلِيٌّ: «أَنَا»، قَالَ: «أَنْتَ لَهُ إِنْ أَدْرَكْتَهُ»، فَانْطَلَقَ فَوَجَدَهُ قَدِ انْصَرَفَ، فَرَجَعَ إِلَى النَّبِيِّ -ﷺ- فَقَالَ لَهُ: «مَا صَنَعْتَ؟»، قَالَ: «وَجَدْتُهُ يَا رَسُولَ اللهِ قَدِ انْصَرَفَ»، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ -ﷺ-: «هَذَا أَوَّلُ مَنْ يَخْرُجُ مِنْ أُمَّتِي، لَوْ قَتَلْتَهُ مَا اخْتَلَفَ اثْنَانِ بَعْدَهُ مِنْ أُمَّتِي» ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ تَفَرَّقَتْ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَإِنَّ أُمَّتِي سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً». قَالَ يَزِيدُ: «وَهِيَ الْجَمَاعَةُ»**.

فهذا هو الصواب عن الأوزاعي.

وقد ورد عن قتادة من طريق آخر مخالف لرواية الوليد بن مسلم:

أخرجه عبد الرزاق (٢٠/ ١٥٦)، عن معمر، عن قتادة: **سَأَلَ النَّبِيُّ -ﷺ- عَبْدَ اللهِ ابْنَ سَلَامٍ: «عَلَى كَمْ تَفَرَّقَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ؟» فَقَالَ: «عَلَى وَاحِدَةٍ -أَوِ اثْنَتَيْنِ- وَسَبْعِينَ فِرْقَةً»، قَالَ: «وَأُمَّتِي أَيْضًا سَتَفْتَرِقُ مِثْلَهُمْ، أَوْ يَزِيدُونَ وَاحِدَةً، كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً»**؛ هكذا جعله مرسلا، وشك في المتن.

ومعمر ضعيف في قتادة.

فالحديث حديث الأوزاعي، عن الرقاشي، عن أنس.

وقد توبع الأوزاعي:

فأخرجه أبو يعلى (٤١٢٧)، عن عكرمة؛ وابن عدي (٧/ ٣٦٣)، عن رجل ضعيف؛ كلاهما: عن يزيد الرقاشي، عن أنس؛ وقد ذكر عكرمة القصة، وزاد: **قَالَ يَزِيدُ الرَّقَاشِيُّ: فَقُلْتُ لِأَنَسٍ: «يَا أَبَا حَمْزَةَ، وَأَيْنَ الْجَمَاعَةُ؟»، قَالَ: «مَعَ أُمَرَائِكُمْ، مَعَ أُمَرَائِكُمْ»**؛ وأما الرجل الآخر فلم يذكر القصة، وجعل هذه الزيادة من قول النبي -ﷺ-.

وقد خولفوا:

فأخرجه عبد الرزاق (١٠/ ١٥٥)، عن معمر، عن يزيد الرقاشي، مرسلا.

والحديث حديث الجماعة.

هذا آخر الكلام على هذا الطريق، وقد تبين لك أن الصواب فيه: يزيد الرقاشي، عن أنس؛ والرقاشي من مشاهير الضعفاء.

*** الطريق الثاني:**

أخرجه أحمد (١٩/ ٢٤١)، من جهة: صدقة بن يسار، عن النُّمَيْري، عن أنس: قَالَ رَسُولُ اللهِ -ﷺ-: **«إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ افْتَرَقَتْ عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَأَنْتُمْ تَفْتَرِقُونَ عَلَى مِثْلِهَا، كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا فِرْقَةً»**.

والنميري هو زياد بن عبد الله البصري، وهو ضعيف -كما في «التقريب»-.

*** الطريق الثالث:**

أخرجه أحمد (١٩/ ٤٦٢): حدثنا حسن: حدثنا ابن لهيعة: ثنا خالد بن يزيد، عن سعيد بن أبي هلال، عن أنس، أن رسول الله -ﷺ- قال: «**إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ تَفَرَّقَتْ إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، فَهَلَكَتْ سَبْعُونَ فِرْقَةً، وَخَلَصَتْ فِرْقَةٌ وَاحِدَةٌ، وَإِنَّ أُمَّتِي سَتَفْتَرِقُ عَلَى اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، تَهْلِكُ إِحْدَى وَسَبْعُونَ فِرْقَةً، وَتَخْلُصُ فِرْقَةٌ**»، **قَالُوا: «يَا رَسُولَ اللهِ، مَنْ تِلْكَ الْفِرْقَةُ؟»، قَالَ: «الْجَمَاعَةُ، الْجَمَاعَةُ»**.

وابن لهيعة من مشاهير الضعفاء، وليس هذا الحديث من جهة الذين تقبل روايته من طريقهم؛ وسعيد بن أبي هلال لم يسمع من أنس.

*** الطريق الرابع:**

أخرجه أبو يعلى (٣٦٦٨)، والآجري (٢٥)، وابن بطة (١/ ٣٧١)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٢٢٦)، وابن مردويه في «تفسيره» -كما في «تفسير ابن كثير» (٣/ ١٤٩)-؛ من طريق: أبي معشر، عن يعقوب بن زيد بن طلحة، عن زيد بن أسلم، عن أنس؛ بنحوه.

وزادوا: قَالَ يَعْقُوبُ بْنُ زَيْدٍ: «**فَكَانَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ -رضي الله عنه- إِذَا حَدَّثَ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَنْ رَسُولِ اللهِ -ﷺ-؛ تَلَا فِيهِ قُرْآنًا: ﴿وَمِنْ قَوْمِ مُوسَى أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ﴾، ثُمَّ ذَكَرَ أُمَّةَ عِيسَى فَقَرَأَ: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَكَفَّرْنَا عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَأَدْخَلْنَاهُمْ جَنَّاتِ النَّعِيمِ وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَاةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ لَأَكَلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ، مِنْهُمْ أُمَّةٌ مُقْتَصِدَةٌ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ سَاءَ مَا يَعْمَلُونَ﴾، قَالَ: ثُمَّ ذَكَرَ أُمَّتَنَا فَقَرَأَ: ﴿وَمِمَّنْ خَلَقْنَا أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ﴾**».

وزاد أبو يعلى وأبو نعيم قصة الرجل السابقة.

قال ابن كثير: «هذا حديث غريب جدا -من هذا الوجه، وبهذا السياق-، وحديث

افتراق الأمم إلى بضع وسبعين مروي من طرق عديدة».

قلت: هذا الإسناد ضعيف؛ لحال أبي معشر، وهو نجيح المدني، من مشاهير الضعفاء.

*** الطريق الخامس:**

أخرجه الآجري (٢٦)، وابن بطة (١/ ٣٧٣)؛ عن شبابة بن سوار، عن سليمان بن طريف، عن أنس: قَالَ رَسُولُ اللهِ -ﷺ-: «**يَا ابْنَ سَلَامٍ، عَلَى كَمْ تَفَرَّقَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ؟**» قَالَ: **عَلَى وَاحِدَةٍ وَسَبْعِينَ -أَوِ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ- فِرْقَةً، كُلُّهُمْ يَشْهَدُ عَلَى بَعْضٍ بِالضَّلَالَةِ**»، قَالُوا: «**أَفَلَا تُخْبِرُنَا لَوْ قَدْ خَرَجْتَ مِنَ الدُّنْيَا فَتَفَرَّقَ أُمَّتُكَ، عَلَى مَا يَصِيرُ أَمْرُهُمْ؟**»، قَالَ نَبِيُّ اللهِ -ﷺ-: «**بَلَى، إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ تَفَرَّقُوا عَلَى مَا قُلْتَ، وَسَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى مَا افْتَرَقَتْ عَلَيْهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ، وَسَتَزِيدُ فِرْقَةٌ وَاحِدَةٌ لَمْ تَكُنْ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ**».

قلت: سليمان بن طريف هو طريف بن سليمان، وهكذا ترجم له الناس، وكنيته أبو عاتكة، قال فيه الحافظ في «التقريب»: «ضعيف»، وقد أسقطه البخاري وأبو حاتم.

*** الطريق السادس:**

أخرجه ابن عدي (٨/ ٢٧)، والآجري (٢٧)، وابن بطة (١/ ٣٧٣)؛ عن سويد بن سعيد: ثنا مبارك بن سُحيم، عن عبد العزيز بن صهيب، عن أنس، عن النبي -ﷺ-: «**افْتَرَقَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَإِنَّ أُمَّتِي سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، كُلُّهَا فِي النَّارِ، إِلَّا السَّوَادَ الْأَعْظَمَ**».

واختلف على مبارك بن سحيم في المتن:

فأخرجه أبو يعلى (٣٩٣٨، ٣٩٤٤)، وأبو طاهر المخلص (٢٤٢٩)؛ من وجوه أخرى: عن مبارك، به، بلفظ: «**وَإِنَّ أُمَّتِي تَفْتَرِقُ عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً**».

قلت: ومبارك متروك -كما في «التقريب»-.

* **الطريق السابع:**

أخرجه ابن حبان في «المجروحين» (٢/ ٢٢٥)، والآجري (١١١)، والطبراني (٨/ ١٥٢)، وابن بطة (٢/ ٤٨٩)، والهروي في «ذم الكلام» (٥٣)، وابن عساكر (٣٣/ ٣٦٧)؛ من جهة: كثير ابن مروان الفسطيني، عن عبد الله بن يزيد الدمشقي: حدثنا أبو الدرداء، وأبو أمامة، وواثلة بن الأسقع، وأنس بن مالك؛ قالوا: «**خَرَجَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللهِ -ﷺ- وَنَحْنُ نَتَنَازَعُ فِي شَيْءٍ مِنَ الدِّينِ**»، فذكر حديثا طويلا، فيه: «**ذَرُوا الْمِرَاءَ؛ فَإِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ افْتَرَقُوا عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَالنَّصَارَى عَلَى اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَإِنَّ أُمَّتِي سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، كُلُّهَا عَلَى الضَّلَالَةِ، إِلَّا السَّوَادَ الْأَعْظَمَ**»، **قَالُوا**: «**يَا رَسُولَ اللهِ، مَا السَّوَادُ الْأَعْظَمُ؟**»، **قَالَ**: «**مَنْ كَانَ عَلَى مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي، مَنْ لَمْ يُمَارِ فِي دِينِ اللهِ تَعَالَى، وَلَمْ يُكَفِّرْ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ التَّوْحِيدِ بِذَنْبٍ**».

قال ابن الملقن في «تذكرة المحتاج» (٥٨): «هذا سند واه، كثير هذا ضعفوه، وعبد الله بن يزيد ابن آدم قال أحمد: «أحاديثه موضوعة».

قلت: وهو كما قال، وانظر ترجمة الرجلين من «الميزان».

* **الطريق الثامن:**

أخرجه بَحْشَلُ في «تاريخ واسط» (١٩٦) [وعنه: العقيلي (٢/ ٢٦٢)]، والطبراني في «الأوسط» (٤٨٨٦، ٧٨٤٠) وفي «الصغير» (٧٢٤) [ومن جهته: الجورقاني في «الأباطيل» (٢٨٣)، والضياء في «المختارة» (٧/ ٢٧٧)]؛ عن وهب بن بقية: نا عبد الله بن سفيان، عن يحيى بن سعيد، عن أنس: قَالَ رَسُولُ اللهِ -ﷺ-: «**تَفْتَرِقُ هَذِهِ الْأُمَّةُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، كُلُّهُمْ فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً**»، **قَالُوا**: «**وَمَا تِلْكَ الْفِرْقَةُ؟**»، **قَالَ**: «**مَا أَنَا عَلَيْهِ الْيَوْمَ وَأَصْحَابِي**».

قال العقيلي: «ليس له من حديث يحيى بن سعيد أصل»، وقال الطبراني: «لَمْ يَرْوِ

هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ إِلَّا عَبْدُ اللهِ بْنُ سُفْيَانَ الْمَدَنِيُّ، وَيَاسِينُ الزَّيَّاتُ»، وقال الجورقاني: «هذا حديث عزيز حسن مشهور، ورواته كلهم ثقات أثبات، كأنهم بُدُور وأقمار».

قلت: قول الجورقاني مبني على كون عبد الله بن سفيان هو المخزومي الحجازي، وقول الطبراني يومئ إلى ذلك إذ وصفه بالمدني؛ إلا أن العقيلي -وهو أعلى وأثبت- أخرج الحديث في ترجمة عبد الله ابن سفيان الخزاعي الواسطي، وقال: «لا يتابع على حديثه»، وتبعه الذهبي في «الميزان» وابن حجر في «اللسان»؛ فالحديث لا يصح -من هذا الوجه-.

وأما متابعة ياسين الزيات التي ذكرها الطبراني:

فأخرجها الجورقاني (٢٧٨، ٢٧٩)، عن ياسين الزيات، عن يحيى بن سعيد، عن أنس: قَالَ رَسُولُ اللهِ -ﷺ-: «**سَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، اثْنَتَانِ وَسَبْعُونَ فِي الْجَنَّةِ، وَوَاحِدَةٌ فِي النَّارِ**»، **قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: «هُمُ الزَّنَادِقَةُ الْمُكَذِّبُونَ بِقَدَرِ اللهِ تَعَالَى»**؛ هكذا جعل المتن مقلوبا، وفي الرواية الثانية أن هذه العبارة من قول أنس.

وياسين الزيات هو ابن معاذ، أحد الهلكى، وقد خلط في الإسناد والمتن:

فتارة رواه عن يحيى بن سعيد، بالمتن المذكور المقلوب، على الاختلاف فيه: أهو من قول يحيى ابن سعيد، أم من قول أنس.

وتارة روى هذا المتن عن سعد بن سعيد -أخي يحيى بن سعيد-، عن أنس، وجعل العبارة المذكورة من قول النبي -ﷺ-.

هكذا أخرجه العقيلي (٤/ ٢٠١)، وقال: «هذا حديث لا يُرجع منه إلى صحة»، ويأتي سائر كلامه.

وتارة رواه عن سعد بن سعيد، عن أنس؛ بالمتن المعروف.

هكذا أخرجه البزار (٦٢١٤)، وابن عدي (٨/ ٥٣٦)، والجورقاني (٢٨٠، ٢٨١).

قال البزار: «هَذَا الْحَدِيثُ لا نَعْلَمُ يُرْوَى عَن أَنَسٍ إلاَّ مِن رِوَايَةِ سَعْد بْنِ سَعِيد أخي يَحْيَى بْنِ سَعِيد، ولاَ نَعلم رَوَاهُ عَنْهُ إلاَّ يَاسِينُ بْنُ مُعَاذٍ، يُقَالُ: يَاسِينُ الزَّيَّاتُ، وَلَمْ يَكُنْ بِالْقَوِيِّ».

وقد روى هذا الحديثَ -بالمتن المقلوب-: معاذ بن ياسين -والد ياسين الزيات-، عن أَبْرَدَ بن أَشْرَسَ، عن يحيى بن سعيد، عن أنس.

هكذا أخرجه العقيلي (٤/ ٢٠١) [ومن طريقه: الجورقاني (٢٧٧)].

ثم أخرج الرواية السابقة عن ياسين الزيات، عن سعد بن سعيد.

ثم قال: «هَذَا حَدِيثٌ لَا يُرْجَعُ مِنْهُ إِلَى صِحَّةٍ، وَلَعَلَّ يَاسِينَ أَخَذَهُ عَنْ أَبِيهِ، أَوْ عَنْ أَبْرِدَ هَذَا، وَلَيْسَ لِهَذَا الْحَدِيثِ أَصْلٌ مِنْ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ وَلَا مِنْ حَدِيثِ سَعْدٍ»، وقال الجورقاني: «هذا حديث موضوع باطل، وليس له أصل، ما حدث به رسول الله -ﷺ-، ولا أنس، ولا يحيى بن سعيد، وإنما هو من موضوعات الأبرد بن الأشرس، وكان الأبرد رجلا وضاعا كذابا».

قلت: ووالد ياسين الزيات ترجمه العقيلي، وقال: «مجهول، وحديثه غير محفوظ».

وقد رواه عن أبرد أيضا: ابن ياسين الزيات، واسمه خلف.

هكذا أخرجه ابن عدي (٣/ ٥١٦)، بلفظ: «**تفترق أمتي على إحدى وسبعين فرقة، كلها في النار إلا واحدة**»، **قالوا**: «**ومن هم يا رسول الله؟**»، **قال**: «**الزنادقة، وهم أهل القدر**»؛ كذا قال في الفرقة الناجية: «الزنادقة»!!

قال ابن عدي: «ولم أر لخلف بن ياسين هذا غير هذا الحديث، وإن كان له غيره فليس له إلا دون خمسة أحاديث ورواياته عن مجهولين، والأبرد بن الأشرس ليس

بالمعروف»، وقال الذهبي في «الميزان» (١/ ٦٦٣): «هذا موضوع، وهو -كما ترى- متناقض».

قلت: فاشترك آل ياسين الزيات في رواية هذا الخبر المنكر!!

وقد ورد له طريق آخر عن سعد بن سعيد:

أخرجه الجورقاني (٢٨٢)، عن عثمان بن عفان القرشي: ثنا أبو إسماعيل الأيلي حفص بن عمر، عن مسعر، عن سعد بن سعيد، عن أنس: سمعت رسول الله -ﷺ- يقول: «**تَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى بِضْعٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، كُلُّهَا فِي الْجَنَّةِ إِلَّا الزَّنَادِقَةَ**»، **قَالَ أَنَسٌ: كُنَّا نَرَاهُمُ الْقَدَرِيَّةَ**».

قال الجورقاني: «عثمان بن عفان هذا متروك الحديث، لا يحل كتب حديثه إلا على سبيل الاعتبار، وهذا شيء وضعه أبرد بن الأشرس على يحيى بن سعيد، فسرقه عثمان بن عفان القرشي، فحدث به عن أبي إسماعيل الأيلي، عن مسعر، عن سعد بن سعيد، عن أنس بن مالك؛ وليس لهذا الحديث أصل».

فالحاصل: أنه لا يسلم من هذا الطريق إلا رواية عبد الله بن سفيان التي صدرنا بها، وقد عرفت حالها.

*** الطريق التاسع:**

أخرجه الخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (٢٤)، عن بشر بن الحسين: حدثنا الزبير بن عدي، عن أنس، أن رسول الله -ﷺ- قال: «**افترقت بنو إسرائيل على إحدى وسبعين فرقة، والنصارى على ثنتين وسبعين فرقة، وستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة، كلها في النار إلا فرقة واحدة**».

وبشر متروك متهم، وقال بعض الأئمة: إنه يكذب على الزبير بن عدي؛ راجع ترجمته من «الميزان» و«لسانه».

هذا آخر ما وقفت عليه من الطرق لحديث أنس -رضي الله عنه-، وقد تبين أنه ضعيف -من جميعها-، وأن أحسنها حالا:

رواية أبي معشر، عن يعقوب بن زيد، عن زيد بن أسلم، عن أنس.

ورواية عبد الله بن سفيان، عن يحيى بن سعيد، عن أنس.

وقد اخترت هاتين الروايتين -وإن كان هناك غيرهما على شرط الحسن لغيره-؛ لأن ما جاء في متنهما هو الموجود في عامة أحاديث الباب، من تعيين افتراق الأمة على ثلاث وسبعين فرقة، وأما غيرهما فقد وقع فيه التعيين باثنتين وسبعين فرقة، وهذا منكر مخالف لأحاديث الباب، فيمكن القول بأن حديث أنس حسن لغيره -من الوجهين المذكورين تحديدا-، والمراد تقويتهما بشواهد الحديث الأخرى، والله أعلم بالصواب.

وقد جزم العلامة الألباني -رحمه الله- في «ظلال الجنة» بصحة الحديث بمجموع طرقه، والخطب يسير.

**** خامسا: حديث أبي الدرداء، وواثلة بن الأسقع -رضي الله عنهما-:**

سبق تخريجه تحت حديث أنس، وبيان أنه ضعيف جدا.

**** سادسا: حديث عوف بن مالك -رضي الله عنه-:**

وله طريقان:

*** الطريق الأول:**

أخرجه ابن ماجة (٣٩٩٢)، وابن أبي عاصم (٦٣) [ومن طريقه: المزي (١٤/ ١٨٠)]، والفسوي (٣/ ٣٨٧) [ومن طريقه: اللالكائي (١٤٩)، والأصبهاني في «الحجة» (١/ ١٢٠)]، والطبراني في «الكبير» (١٨/ ٧٠) وفي «مسند الشاميين» (٩٨٨)؛ عن عباد بن يوسف: ثنا صفوان ابن عمرو، عن راشد بن سعد، عن عوف بن مالك:

قَالَ رَسُولُ اللهِ -ﷺ-: «**افْتَرَقَتْ الْيَهُودُ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، فَوَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ، وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ، وَافْتَرَقَتْ النَّصَارَى عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، فَإِحْدَى وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ، وَوَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ؛ وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَتَفْتَرِقَنَّ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، فَوَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ، وَثِنْتَانِ وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ**»، قِيلَ: «**يَا رَسُولَ اللهِ، مَنْ هُمْ؟**»، قَالَ: «**الْجَمَاعَةُ**»؛ اللفظ لابن ماجة.

وهذا الحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين، وجوده العراقي (١١٣٣)، ثم الألباني في «الظلال»؛ وقال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٤/ ١٧٩): «هذا إسناد فيه مقال».

قلت: أما قول الحاكم فمن أغلاطه المعروفة؛ فإن الشيخين لم يخرجا لعباد بن يوسف، ولا لراشد بن سعد، ولم يخرج البخاري لصفوان بن عمرو.

وأما القول في هذا الإسناد؛ فهو كما قال البوصيري؛ لحال عباد بن يوسف؛ فإنه لم يوثقه -من أئمة النقد- إلا ابن حبان، وتكلم ابن عدي في تفرداته؛ ولهذا قال فيه الحافظ: «مقبول»، أي: عند المتابعة؛ فحديثه لا يحسن لذاته.

وأنا أخشى أن تكون روايته هذه منكرة؛ لأن الثقات قد رووا الحديث عن صفوان بالإسناد السابق إلى معاوية بن أبي سفيان.

*** الطريق الثاني:**

أخرجه الخلال في «العلل» (٧٩)، والبزار (٢٧٥٥)، وابن عدي (٤/ ٤٩٧)، والطبراني في «الكبير» (١٨/ ٥٠) وفي «مسند الشاميين» (١٠٧٢)، وابن بطة (١/ ٣٧٤) (٢/ ٦٢١)، والحاكم (٦٣٢٥، ٨٣٢٥)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (١٦٧٣، ١٩٩٦، ١٩٩٧)، والهروي في «ذم الكلام» (٢٥٣)، والحنائي في «فوائده» (١١٤)، والخطيب (١٥/ ٤١٩)، وابن عساكر (٦٢/ ١٥١)؛ من جهة: نعيم حماد: حدثنا

عيسى بن يونس، عن حريز بن عثمان، عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير، عن أبيه، عن عوف ابن مالك: قال رسول الله -ﷺ-: «**سَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى بِضْعٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، أَعْظَمُهَا فِتْنَةً عَلَى أُمَّتِي قَوْمٌ يَقِيسُونَ الْأُمُورَ بِرَأْيِهِمْ، يُحَرِّمُونَ الْحَلَالَ، وَيُحِلُّونَ الْحَرَامَ**»؛ اللفظ للبزار.

ونعيم بن حماد معروف بالضعف، وقد اشتهر بهذا الحديث، وتتابع الأئمة على إنكاره عليه.

فروى الخطيب عن أبي زرعة الدمشقي، أنه سأل دُحَيْمًا عن هذا الحديث، فَرَدَّهُ، وقال: «هذا حديث صفوان بن عمرو، حديث معاوية».

وقال أبو زرعة: قلت ليحيى بن معين في حديث نعيم هذا، وسألته عن صحته، فأنكره. قلت: «من أين يؤتى؟»، قال: «شُبِّه له».

ونحوه عن محمد بن علي بن حمزة المروزي، عن ابن معين.

وقال البزار: «هذا الحديث لا نعلم أحدا حدث به إلا نعيم بن حماد، ولم يتابع عليه».

وقال ابن عدي: قال لنا ابن حماد: «هذا وضعه نعيم بن حماد».

وقال ابن عبد البر: «هذا -عند أهل العلم بالحديث- حديث غير صحيح، حملوا فيه على نعيم ابن حماد، وقال أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين: حديث عوف بن مالك هذا لا أصل له».

قلت: قد توبع عليه نعيم بن حماد -كما أسنده الخطيب-؛ إلا أن الأئمة لم يعبئوا بذلك.

فقال ابن عدي: «هذا إنما يعرف بنعيم بن حماد، ورواه عن عيسى بن يونس، فتكلم الناس فيه مجراه، ثم رواه رجل من أهل خراسان، يقال له: الحكم بن المبارك،

يكنى أبا صالح الخواشتي، يقال: إنه لا بأس به، ثم سرقه قوم ضعفاء ممن يعرفون بسرقة الحديث، منهم: عبد الوهاب بن الضحاك، والنضر بن طاهر، وثالثهم سويد الأنباري».

وروى الخطيب عن عبد الغني بن سعيد الحافظ: «كل من حدث به عن عيسى بن يونس غير نعيم بن حماد فإنما أخذه من نعيم، وبهذا الحديث سقط نعيم بن حماد عند كثير من أهل العلم بالحديث، إلا أن يحيى بن معين لم يكن ينسبه إلى الكذب، بل كان ينسبه إلى الوهم؛ فأما حديث ابن وهب فبليته من ابن أخيه لا منه، لأن الله قد رفعه عن ادعاء مثل هذا، ولأن حمزة بن محمد حدثني عن عليك الرازي، أنه رأى هذا الحديث ملحقا بخط طري في قنداق من قنادق ابن وهب، لما أخرجه إليه بحشل ابن أخي ابن وهب، وأما محمد بن سلام فليس بحجة».

قلت: وممن تابع نعيما عليه: سويد بن سعيد، وهو معروف بالضعف؛ إلا أن لمتابعته هذه قصة:

قال ابن عدي: سمعت جعفرا الفريابي يقول: أفادني أبو بكر الأعين في قطيعة الربيع سنة إحدى وثلاثين، بحضرة أبي زرعة، وجمع كثير من رؤساء أصحاب الحديث، حين أردت أن أخرج إلى سويد، وقال لي: «وَقِّفْهُ، وثَبِّتْ منه هذا الحديث، هل سمع عيسى بن يونس؟»، فقدمت على سويد فسألته، فقال: «حدثنا عيسى بن يونس...». قال الفريابي: «وقفت سويدا عليه بعد أن حدثني، ودار بيني وبينه كلام كثير».

قلت: فالله أعلم بصحة ذلك؛ لأن سويدا معروف أنه كان قد تلقن بعدما عمي، فلعل تلك الواقعة وقعت حينئذ.

وللتردد في ذلك؛ قال الذهبي في «الميزان» (٤/ ٢٦٨): «هؤلاء أربعة لا يجوز -في

العادة- أن يتفقوا على باطل، فإن كان خطأ؛ فمن عيسى بن يونس».

قلت: وعلى كل حال؛ فيكفينا استنكار الأئمة للحديث، سواء كان الخطأ فيه من نعيم، أم غيره.

وقد ورد الحديث عن جبير بن نفير من وجه آخر لا يُعبأ به:

أخرجه الطبراني (١٨/ ٥١)، عن أبي تقي عبد الحميد بن إبراهيم الحمصي: ثنا معدان بن سليم الحضرمي، عن عبد الرحمن بن نجيح، عن أبي الزاهرية، عن جبير بن نفير، عن عوف بن مالك: قال رسول الله -ﷺ-: «**كَيْفَ أَنْتَ يَا عَوْفُ إِذَا افْتَرَقَتْ هَذِهِ الْأُمَّةُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ، وَسَائِرُهُنَّ فِي النَّارِ؟**» **قُلْتُ**: «**وَمَتَى ذَاكَ يَا رَسُولَ اللهِ؟**»، **قَالَ**: «**إِذَا كَثُرَتِ الشُّرَطُ، وَمَلَكَتِ الْإِمَاءُ...**» وذكر حديثا.

قلت: وهذا إسناد مظلم تالف؛ أبو تقي من مشاهير الضعفاء، وشيخه لم أقف له على ترجمة، وشيخه لعله الذي ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٥/ ٢٩٥)، ولم يزد على قوله: «روى عن سليمان الخواص، روى عنه أحمد بن أبي الحواري»، وقد ترجمه ابن عساكر (٣٦/ ٤)، فزاد شيئا على ابن أبي حاتم؛ فالرجل مجهول.

**** سابعا: حديث أبي أمامة -رضي الله عنه-:**

أخرجه ابن أبي شيبة (٧/ ٥٥٤) [وعنه: ابن أبي عاصم (٦٨)]، والحارث بن أبي أسامة (بغية الباحث/ ٧٠٦)، وابن نصر (٥٥، ٥٦)، والطبراني في «الكبير» (٨/ ٢٦٨، ٢٧٣، ٢٧٤) وفي «الأوسط» (٧٢٠٢)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١/ ٣٣٩)، والبيهقي (٨/ ٣٢٥)، واللالكائي (١٥١، ١٥٢)، وابن عساكر (١٢/ ٣٦٦) (٢٤/ ٥٢)؛ عن أبي غالب: «**كُنْتُ فِي مَسْجِدِ دِمَشْقَ، فَجَاءُوا بِسَبْعِينَ رَأْسًا مِنْ رُءُوسِ الْحَرُورِيَّةِ، فَنُصِبَتْ عَلَى دُرْجِ الْمَسْجِدِ، فَجَاءَ أَبُو أُمَامَةَ، فَنَظَرَ إِلَيْهِمْ فَقَالَ**: «**كِلَابُ جَهَنَّمَ، شَرُّ قَتْلَى قُتِلُوا تَحْتَ ظِلِّ السَّمَاءِ، وَمَنْ قَتَلُوا خَيْرُ قَتْلَى تَحْتَ**

السَّمَاءِ»، وَبَكَى، فَنَظَرَ إِلَيَّ وَقَالَ: «يَا أَبَا غَالِبٍ، إِنَّكَ مِنْ بَلَدٍ هَؤُلَاءِ؟»، قُلْتُ: «نَعَمْ»، قَالَ: «أَعَاذَكَ -قَالَ: أَظُنُّهُ قَالَ: اللهُ- مِنْهُمْ»، قَالَ: «تَقْرَأُ آلَ عِمْرَانَ؟»، قُلْتُ: «نَعَمْ»، قَالَ: ﴿مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾، قَالَ: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾، قُلْتُ: «يَا أَبَا أُمَامَةَ، إِنِّي رَأَيْتُكَ تَهْرِيقُ عَبْرَتَكَ؟»، قَالَ: «نَعَمْ، رَحْمَةً لَهُمْ، إِنَّهُمْ كَانُوا مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ»، قَالَ: «افْتَرَقَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ عَلَى وَاحِدَةٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَتَزِيدُ هَذِهِ الْأُمَّةُ فِرْقَةً وَاحِدَةً، كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا السَّوَادَ الْأَعْظَمَ ﴿عَلَيْهِمْ مَا حَمَلُوا وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ ﴾، السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ خَيْرٌ مِنَ الْفُرْقَةِ وَالْمَعْصِيَةِ»، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: «يَا أَبَا أُمَامَةَ، أَمِنْ رَأْيِكَ تَقُولُ، أَمْ شَيْءٍ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ -ﷺ-؟»، قَالَ: «إِنِّي إِذًا لَجَرِيءٌ، قَالَ بَلْ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ -ﷺ- غَيْرَ مَرَّةٍ، وَلَا مَرَّتَيْنِ» حَتَّى ذَكَرَ سَبْعًا»؛ هذا لفظ ابن أبي شيبة.

وهذه القصة مشهورة، وقد أخرجها غير واحد من الأئمة بدون موطن الشاهد.

وهذا الحديث حسنه الألباني في«الظلال».

قلت: أبو غالب صاحب أبي أمامة اسمه حَزَوَّر، وقيل غير ذلك؛ وأكثر النقاد على تضعيفه؛ ولكن حديثه هذا جيد؛ لأنه روى قصة شهدها بنفسه؛ لولا ما وقع فيه من تعيين افتراق هذه الأمة، فإنه قال: اثنتين وسبعين فرقة، وهذا مخالف لأكثر الأحاديث وأقواها -كما تقدم التنويه به-، فهذا الحرف -خاصة- لا يثبت في الحديث، ومعلوم أن الراوي قد يضبط حديثا دون حرف معين فيه.

**** ثامنا: حديث عمرو بن عوف المزني -رضي الله عنه-:**

أخرجه ابن أبي عاصم (٤٥)، والطبراني (١٧/ ١٣)، والحاكم (٤٤٥)؛ عن كثير ابن عبد الله، عن أبيه، عن جده: «**كُنَّا حَوْلَ رَسُولِ اللهِ -ﷺ- فِي الْمَسْجِدِ**»، فذكر حديثا، فيه: «**أَلا إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ افْتَرَقَتْ عَلَى مُوسَى عَلَى سَبْعِينَ فِرْقَةً، كُلُّهَا ضَلالَةٌ، إِلا فِرْقَةٌ وَاحِدَةٌ: الإِسْلامُ وَجَمَاعَتُهُمْ؛ وَإِنَّهَا افْتَرَقَتْ عَلَى عِيسَى -عَلَيْهِ السَّلامُ- عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، كُلُّهَا ضَلالَةٌ، إِلا فِرْقَةٌ: الإِسْلامِ وَجَمَاعَتُهُمْ؛ ثُمَّ إِنَّكُمْ تَفْتَرِقُونَ عَلَى اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، كُلُّهَا ضَلالَةٌ، إِلا فِرْقَةٌ: الإِسْلامِ وَجَمَاعَتُهُمْ**»؛ اللفظ لابن أبي عاصم.

قال الحاكم بعد إخراج حديث معاوية السابق: «وقد روي هذا الحديث عن عبد الله بن عمرو ابن العاص، وعمرو بن عوف المزني، بإسنادين: تفرد بأحدهما عبد الرحمن بن زياد الأفريقي، والآخر كثير بن عبد الله المزني، ولا تقوم بهما الحجة»، وقال الألباني في «الظلال»: «ضعيف جدا».

قلت: وهو كما قال؛ لحال كثير بن عبد الله، فإنه مشهور بشدة ضعفه.

**** تاسعا: حديث عبد الله بن عمر بن الخطاب -رضي الله عنهما-:**

أخرجه أبو يعلى (٥٧٠١)، عن ليث، عن سعيد بن عامر، عن ابن عمر: سمعت رسول الله -ﷺ- يقول: «**إِنَّ فِي أُمَّتِي لَنَيِّفًا وَسَبْعِينَ دَاعِيًا، كُلُّهُمْ دَاعٍ إِلَى النَّارِ، لَوْ أَشَاءُ لأَنْبَأْتُكُمْ بِآبَائِهِمْ وَقَبَائِلِهِمْ**». قَالَ: «**ثُمَّ مَرَرْنَا عَلَى بِرَكٍ، قَالَ: فَجَعَلْنَا نَكْرَعُ فِيهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ -ﷺ-: «لا تَكْرَعُوا؛ وَلَكِنِ اغْسِلُوا أَيْدِيَكُمْ، ثُمَّ اشْرَبُوا فِيهَا، فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ إِنَاءٍ أَطْيَبُ مِنَ الْيَدِ**».

وقد أخرج آخِرَ الحديث غير واحد من الأئمة.

وقد ورد هذا الحديث -من نفس الوجه-؛ ولكن قيل: عبد الله بن عمرو بن العاص؛ فسئل أبو حاتم عن ذلك -كما في «العلل» لابنه (٦/ ٥٤٠)-، فقال: «يروون

هذا الحديث عن ابن عمر، وسعيد لا يعرف».

قلت: كذا قال في سعيد، وقد قال فيه ابن معين: «لا بأس به»؛ وعلة الحديث: ليث، وهو ابن أبي سليم، من مشاهير الضعفاء، وقد اختلف عليه في ذكر موطن الشاهد -كما أشرتُ إليه-.

**** عاشرا: حديث جابر -رضي الله عنه-:**

أخرجه بحشل في «تاريخ واسط» (٢٣٥): ثنا محمد بن الهيثم: ثنا شجاع بن الوليد، عن عمرو ابن قيس، عن جدته، عن جابر بن عبد الله: قال رسول الله -ﷺ-: «**تَفَرَّقَتِ الْيَهُودُ عَلَى وَاحِدَةٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، كُلُّهَا فِي النَّارِ، وَتَفَرَّقَتِ النَّصَارَى عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، كُلُّهَا فِي النَّارِ، وَإِنَّ أُمَّتِي سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثَلاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، كُلُّهَا فِي النَّارِ، إِلا وَاحِدَةً**». **فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: «يَا رَسُولَ اللهِ، أَخْبِرْنَا مَنْ هُمْ؟»، قَالَ: «السَّوَادُ الأَعْظَمُ»**.

قلت: هذا إسناد فيه نظر؛ فشيخ بحشل قد ذكره بحشل باسم: محمد بن الهيثم السمسار، ولم أقف له على ترجمة بهذا الاسم، ولا أظن أن يكون محمد بن الهيثم قاضي عكبرا -أحد شيوخ ابن ماجة-؛ وقوله في الإسناد: «جدته» صوابه -إن شاء الله-: «جده»؛ فإن عمرو بن قيس هو السكوني، وهو معروف بالرواية عن جده مازن بن خيثمة، وله صحبة.

**** حادي عشر: حديث ابن مسعود -رضي الله عنه-:**

رواه ابن أبي عاصم (٧٠)، وابن نصر (٥٤)، والطبري في «تفسيره» (٢٣/ ٢٠٤)، والشاشي (٧٧٢)، والعقيلي (٣/ ٤٠٨)، والطبراني في «الكبير» (١٠/ ٢٢٠) وفي «الأوسط» (٤٤٧٩) وفي «الصغير» (٦٤٢) [ومن جهته: الشجري في «أماليه» (ترتيبها/ ٢٠٨٤)]، والحاكم (٣٧٩٠)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤/ ١٧٧)، والبيهقي

في «الشعب» (٩٠٦٥)؛ من جهة: الصَّعْق بن حَزْن: ثنا عقيل الجعدي، عن أبي إسحاق الهمداني، عن سويد بن غفلة، عن عبد الله بن مسعود: قَالَ لِي رَسُولُ اللهِ -ﷺ-: فذكر حديثا، فيه: «**اخْتَلَفَ مَنْ كَانَ قَبْلَنَا فِي اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، نَجَا مِنْهَا ثَلَاثٌ، وَهَلَكَ سَائِرُهَا، فِرْقَةٌ آزَتِ الْمُلُوكُ، وَقَاتَلُوهُمْ عَلَى دِينِ اللهِ وَدِينِ عِيسَى بْنِ مَرْيَمَ، حَتَّى قُتِلُوا؛ وَفِرْقَةٌ لَمْ تَكُنْ مُوَازَاةَ الْمُلُوكِ، فَأَقَامُوا بَيْنَ ظَهْرَانَيْ قَوْمِهِمْ، فَدَعَوْهُمْ إِلَى دِينِ اللهِ وَدِينِ عِيسَى بْنِ مَرْيَمَ، فَأَخَذَتْهُمُ الْمُلُوكُ، فَقَتَلَتْهُمْ وَقَطَّعَتْهُمْ؛ وَفِرْقَةٌ لَمْ تَكُنْ لَهُمْ طَاقَةٌ لِمُوَازَاةِ الْمُلُوكِ، وَلَا بِأَنْ يُقِيمُوا بَيْنَ ظَهْرَانِيِّ قَوْمِهِمْ فَيَدْعُونَهُمْ إِلَى دِينِ اللهِ وَدِينِ عِيسَى بْنِ مَرْيَمَ، فَسَاحُوا فِي الْأَرْضِ، هُمُ الَّذِينَ قَالَ اللهُ: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا فَآتَيْنَا الَّذِينَ آمَنُوا مِنْهُمْ أَجْرَهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾، وَالْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِي وَصَدَّقُونِي، وَالْفَاسِقُونَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِي وَجَحَدُونِي**»؛ هذا لفظ الشاشي.

قال العقيلي: «غير محفوظ»، وقال الألباني: «ضعيف جدا؛ لحال الجعدي».

قلت: وهو كما قال، وانظر ترجمة الرجل من «الميزان» و«لسانه».

ولكن الحديث ورد من وجه آخر أحسن:

أخرجه ابن أبي عاصم (٧١)، وابن أبي حاتم -كما في «تفسير ابن كثير» (٨/ ٢٩)-، والطبراني (١٠/ ١٧١) [ومن جهته: الشجري في «أماليه» (ترتيبها/ ٢٠٦٩، ٢١٣٥)]، وابن بشران (٧٧٤)، وابن عساكر (٣٦/ ١٩٦)؛ عن بكير بن معروف، عن مقاتل بن حيان، عن القاسم بن عبدالرحمن ابن عبد الله بن مسعود، عن أبيه، عن جده؛ بنحوه.

وهذا الوجه ضعفه الألباني بشيوخ ابن أبي عاصم، وقد توبعوا -عند ابن أبي حاتم، وغيره-.

وهذا الإسناد أرجو أن يكون جيدا؛ بكير بن معروف فيه مقال يسير، وعبد الرحمن بن عبد الله ابن مسعود تُكُلم في سماعه من أبيه، وأرجو أن يكون حديثه عنه صحيحا، كشأن أخيه أبي عبيدة.

وهذا الحديث -كما ترى- لم يُذكر فيه إلا تفرق بني إسرائيل، فموطن الاستشهاد منه إنما هو في هذا الحرف.

**** ثاني عشر: حديث علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-:**

وله طرق:

*** الطريق الأول:**

أخرجه الآجري (١٨٦٠)، والخطيب (١٥/ ١٢٧)، وابن عساكر (٥٨/ ٩٥)؛ عن أبي معاوية: حدثنا محمد بن سوقة، عن حبيب بن أبي ثابت، عن علي: «**تَفْتَرِقُ هَذِهِ الْأُمَّةُ عَلَى بِضْعٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، شَرُّهُمْ قَوْمٌ يَنْتَحِلُونَ حُبَّنَا -أَهْلَ الْبَيْتِ-، وَيُخَالِفُونَ أَعْمَالَنَا**».

قلت: قد اختلف على ابن سوقة:

فأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٥/ ٨)، عن عبد الله بن بكير، عن محمد بن سوقة، عن أبي الطفيل، عن علي: «**تَفْتَرِقُ هَذِهِ الْأُمَّةُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، شَرُّهَا فِرْقَةٌ تَنْتَحِلُ حُبَّنَا، وَتُفَارِقُ أَمْرَنَا**». قال أبو نعيم: «رَوَاهُ أَبُو نُعَيْمٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ بُكَيْرٍ، نَحْوَهُ، وَرَوَاهُ ابْنُ سَلَمَةَ الْحَرَّانِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْفَزَارِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُوقَةَ، نَحْوَهُ».

وقال الدارقطني في «العلل» (٤/ ١٨٨): «رواه نعيم بن يحيى السعيدي الكوفي، ثقة، له كتاب مصنف في القراءات، وله عن مسعر نسخة: عن محمد بن سوقة، قال: قال علي؛ ولم يذكر بينهما أحدا».

قلت: وهذا هو أصح الأوجه عن ابن سوقة، والوجهان الآخران ضعيفان، وهو

معلول بالانقطاع بين ابن سوقة وعليٍّ.

*** الطريق الثاني:**

رواه ابن وضاح (٢٤٩)، وابن بطة (١/ ٣٧٥)؛ عن العلاء بن المسيب، عن معاوية العبسي، عن زاذان: قال علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-: «**لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَكُونَ هَذِهِ الْأُمَّةُ عَلَى بِضْعٍ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، كُلُّهَا فِي الْهَاوِيَةِ، وَوَاحِدَةٌ فِي النَّاجِيَةِ**».

واختلف على العلاء:

فرواه ابن نصر (٦١)، والحنائي في «فوائده» (٢٤٩)، وابن عساكر (١٨/ ٢٨٤)؛ عن عطاء بن مسلم الحلبي: سمعت العلاء بن المسيب، يحدث عن شريك البُرْجُمي: حدثني زاذان أبو عمر: قال علي: فذكر نحوه مطولا، وفيه ذكر افتراق اليهود والنصارى.

قال الحنائي: «هذا حديث غريب من حديث العلاء بن المسيب بن رافع التغلبي الكوفي -ويقال الكاهلي-، عن شريك البرجمي، عن أبي عمر زاذان، عن أبي الحسن علي ابن أبي طالب؛ لا نعرفه إلا من حديث عطاء بن مسلم الخفاف الحلبي، عن العلاء؛ وقد رواه هشام بن عمار، عن عطاء بن مسلم، كما رواه أبو غسان مالك بن إسماعيل النهدي الكوفي؛ غير أنه قال: «عن سُمَيٍّ البرجمي» -بدلا من شريك-، ولا يعرف شريك البرجمي ولا سمي إلا بهذا الحديث، والله أعلم».

قلت: الصواب الوجه الأول عن العلاء بن المسيب؛ فقد روي عنه من وجهين أحدهما صحيح، وأما عطاء بن مسلم الخفاف؛ فهو ضعيف، وما ذكره الحنائي يدل على اضطرابه في هذا الحديث.

فالحديث حديث العلاء، عن معاوية العبسي -وفي رواية ابن بطة: القيسي-، عن زاذان، عن علي.

ومعاوية المذكور لم أعرفه، ولا وجدت ترجمة لمن يسمى معاوية العبسي، ولا القيسي؛ إلا أن يكون الصواب: زيد بن معاوية العبسي؛ وقد بيض له البخاري وابن أبي حاتم، ووثقه العجلي وابن حبان.

*** الطريق الثالث:**

أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥/ ١٥٨٧)، وابن نصر (٦٠)؛ عن أبي صخر حميد بن زياد، عن أبي معاوية البجلي، عن سعيد بن جبير، عن أبي الصهباء البكري: **سَمِعْتُ عَلِيًّا وَقَدْ دَعَا رَامِيَ الْجَالُوتَ، وَأَسْقُفَ النَّصَارَى، قَالَ: «إِنِّي سَائِلُكُمَا عَنْ أَمْرٍ، وَأَنَا أَعْلَمُ بِهِ مِنْكُمَا: أَخْبِرْنِي عَلَى كَمِ افْتَرَقَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ مِنْ فِرْقَةٍ بَعْدَ مُوسَى -عَلَيْهِ السَّلامُ-؟»، قَالَ: «لَا -وَاللهِ-»، فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ: «كَذَبْتَ، افْتَرَقَتْ إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، كُلُّهَا فِي النَّارِ»، ثُمَّ دَعَا بِالأَسْقُفِ فَقَالَ: «عَلَى كَمِ افْتَرَقَتِ النَّصْرَانِيَّةُ بَعْدَ عِيسَى -عَلَيْهِ السَّلامُ- مِنْ فِرْقَةٍ؟»، قَالَ: «لَا -وَاللهِ-، وَلا فِرْقَةً»، فَقَالَ عَلِيٌّ -ثَلاثَ مَرَّاتٍ-: «كَذَبْتَ -وَاللهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلا هُوَ-، لَقَدِ افْتَرَقَتْ عَلَى اثنين وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، كُلُّهَا فِي النَّارِ، إِلا فِرْقَةً. فَأَمَّا أَنْتَ يَا يَهُودِيُّ؛ فَإِنَّ اللهَ -تَبَارَكَ وَتَعَالَى- يَقُولُ: ﴿وَمِنْ قَوْمِ مُوسَى أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ﴾ فَهَذِهِ الَّتِي تَنْجُو، وَأَمَّا أَنْتَ يَا نَصْرَانِيُّ؛ فَإِنَّ اللهَ يَقُولُ: ﴿مِّنْهُمْ أُمَّةٌ مُّقْتَصِدَةٌ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ سَاء مَا يَعْمَلُونَ﴾ فَهَذِهِ الَّتِي تَنْجُو، وَأَمَّا نَحْنُ فَيَقُولُ: ﴿وَمِمَّنْ خَلَقْنَا أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ﴾ فَهَذِهِ الَّتِي تَنْجُو مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ»**؛ هذا لفظ ابن أبي حاتم.

قلت: رجال الإسناد -سوى سعيد بن جبير- فيهم مقال؛ انظر تراجمهم من «التهذيب» و«التقريب».

*** الطريق الرابع:**

أخرجه ابن أبي عمر في «مسنده» -كما في «إتحاف الخيرة» (٦/ ٤٤)-: ثنا مروان:

ثنا حسان بن أبي يحيى الكندي، عن شيخ من كندة: «**كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ عَلِيٍّ** -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، **فَأَتَاهُ أُسْقُفُ نَجْرَانَ**»، فذكر نحو القصة السابقة.

قال البوصيري: «هذا إسناد ضعيف».

قلت: بجانب ما فيه من الإبهام: حسان الكندي ذكره البخاري وابن أبي حاتم، وذكرا أنه روى عنه مروان بن معاوية ويحيى القطان؛ فهو مستور، ولم أقف عليه في «ثقات ابن حبان».

*** الطريق الخامس:**

أخرجه ابن بطة (١/ ٣٧٥)، عن شبابة: حدثنا سوادة بن سلمة، أن عبد الله بن قيس قال: **اجْتَمَعَ عِنْدَ عَلِيٍّ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- جَاثُلِيتُو النَّصَارَى، وَرَأْسُ الْجَالُوتِ، فَقَالَ الرَّأْسُ: «أَتُجَادِلُونَ؟ عَلَى كَمِ افْتَرَقَتِ الْيَهُودُ؟»، قَالَ: «عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً»، فَقَالَ عَلِيٌّ -عَلَيْهِ السَّلَامُ-: «لَتَفْتَرِقَنَّ هَذِهِ الْأُمَّةُ عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ، وَأَضَلُّهَا فِرْقَةً وَشَرُّهَا: الدَّاعِيَةُ إِلَيْنَا -أَهْلَ الْبَيْتِ-، وَآيَةُ ذَلِكَ: أَنَّهُمْ يَشْتِمُونَ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ** -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا-».

قلت: هكذا هو في المطبوع: «سوادة بن سلمة»، ولم أر من يذكر بهذا الاسم فيما لدي من كتب الرجال، ولم يتبين لي صوابه بالنظر في شيوخ شبابة من «تهذيب الكمال».

*** الطريق السادس:**

أخرجه ابن أبي عاصم (٩٩٥)، عن ليث، عن مجاهد، عن ابن عباس، عن علي: «**تَفَرَّقَتِ الْيَهُودُ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَالنَّصَارَى عَلَى اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَأَنْتُمْ عَلَى ثَلاثٍ وَسَبْعِينَ، وَإِنَّ مِنْ أَضَلِّهَا وَأَخْبَثِهَا: مَنْ يتشيع -أو الشيعة-**».

وضعفه الألباني في «الظلال» بليث.

قلت: وقد اضطرب فيه أيضا؛ فقد أخرجه ابن بطة (١/ ٣٧٩) -من نفس الوجه-،

فلم يذكر عليًّا، وجعله من كلام ابن عباس.

هذه هي طرق الحديث، وهي موقوفة -كما ترى-، وقد ورد مرفوعا من وجه آخر:

أخرجه أبو طاهر المخلص (١٥٨) [ومن جهته: الخطيب (١٧/ ١٤٢)]، عن معاذ بن خالد: ثنا عبد الله بن مسلم، عن سفيان مولى سعد بن أبي وقاص، عن علي بن أبي طالب: قال رسول الله -ﷺ-: «**تَفترقُ هذه الأُمةُ على ثلاثٍ وسَبعينَ فرقةً**».

وهذا منكر جدا؛ معاذ بن خالد هو المروزي، وعبد الله بن مسلم هو السامي قاضي مرو؛ وفيهما مقال؛ وسفيان مولى سعد هكذا وقع في الإسناد، وإنما هو سَفْر -بفتح المهملة، ثم فاء- مولى سعد، وقد سماه ابن أبي حاتم «سقرا» -بالقاف-، ولم يوثقه إلا ابن حبان.

فتبين أن المعروف في هذا الحديث: الوقف، وهو في حكم المرفوع؛ ولهذا جعلته من أحاديث الباب، وفي تقويته بمجموع طرقه نظر، وأما من طريقه الأول فهو صالح للاستشهاد.

**** ثالث عشر: حديث سعد بن أبي وقاص -رضي الله عنه-:**

أخرجه ابن أبي شيبة في «مسنده» -كما في «إتحاف الخيرة» (٨/ ٣٦)-، وعبد بن حميد (١٤٨)، والآجري (٢٨)، وابن بطة (١/ ٣٧٠)؛ من جهة: أبي بكر بن عياش، عن موسى بن عبيدة، عن عائشة بنت سعد، عن أبيها، مرفوعا.

ولفظ عبد بن حميد: «**افْتَرَقَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ مِلَّةً، وَلَنْ تَذْهَبَ اللَّيَالِي وَلَا الْأَيَّامُ حَتَّى تَفْتَرِقَ أُمَّتِي عَلَى مِثْلِهَا -أَوْ قَالَ: عَنْ مِثْلِ ذَلِكَ-، وَكُلُّ فِرْقَةٍ مِنْهَا فِي النَّارِ إِلَّا واحدة، وهي الجماعة**».

وأخرجه أبو عبد الله الدورقي في «مسند سعد» (٨٦)، والبزار (١١٩٩)، وابن نصر

(٥٧)، وابن بطة (١/ ٣٦٧، ٣٧٠)؛ فوقع عندهم: موسى بن عبيدة، عن عبد الله بن عبيدة، عن عائشة، عن أبيها.

قال البزار: «هذا الحديث لا نعلمه يروى عن سعد إلا من هذا الوجه، ولا نعلم روى عبد الله ابن عبيدة عن عائشة عن أبيها إلا هذا الحديث»، وقال البوصيري في «الإتحاف»: «فيه راو لم يسم».

قلت: هذا بالنظر إلى ما وقع في بعض الروايات: «عن بنت سعد، عن أبيها»، وقد ورد التعيين صريحا في سائر الروايات بأنها عائشة.

وهذا الحديث ضعيف جدا؛ أبو بكر بن عياش فيه مقال معروف، وموسى بن عبيدة من مشاهير الضعفاء، وأخوه عبد الله تكلموا فيه، والظاهر أن هذا لرواية أخيه عنه.

والمتن منكر؛ لمخالفته لأكثر أحاديث الباب في تعيين افتراق الأمة، فإن أكثر الأحاديث وأقواها على أن الأمة تفترق على ثلاث وسبعين فرقة، زائدة على فرق بني إسرائيل، وأما هذا الحديث ففيه أن فرق الأمة مساوية لفرق بني إسرائيل.

قال مؤلفه -غفر الله له-:

هذا آخر الكلام على أحاديث الباب، وقد تبين أن المتن ثابت بمجموعها -في أقل الأحوال-، وأن العدد المعتمد في تعيين افتراق الأمة: ثلاث وسبعون فرقة؛ وأما ما وقع مخالفا لذلك؛ فقد عرفت حاله.

وقد تقدم كلام أئمة الحديث في تصحيح الحديث، وكلام العلماء في ذلك معروف مشهور، يشق تتبعه؛ جميعهم يتلقون الحديث بالقبول.

وقد نُقل عن ابن حزم الغمز في الحديث، وخصوصا في الحرف الذي فيه: «كلها في النار إلا واحدة»؛ هكذا أورده الصنعاني في رسالته المعروفة التي عملها على هذا الحديث، والتي طبعت بعنوان: «افتراق الأمة إلى نيف وسبعين فرقة».

وهذا من شذوذ ابن حزم المعروف، وليس هو من أئمة الحديث، حتى يعتبر بخلافه في هذا الباب.

ولتمام الفائدة: راجع رسالة الصنعاني المذكورة؛ للكلام على ما أشكل في متن الحديث.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.